

مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر الفترة 1990-2014

د. بن حمو فايزة

جامعة الجزائر 3

benhammoufaiza@gmail.com

الملخص :

هدفت هذه الدراسة إلى قياس و تحليل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر و بين مجموعة من محدداته المتمثلة في سبعة عوامل :سعر الصرف ،الناتج المحلي الإجمالي ،مؤشر الإنفتاح الإقتصادي،الصادرات والواردات ،معدلات التضخم ،البطالة ،وأسعار الفائدة. خلال الفترة المحددة للدراسة 1990 حتى 2014. تضمنت الدراسة تحليل الانحدار المتعدد باستخدام برنامج SPSS الإحصائي وبرنامج EVIEWS، و استخدام طريقة المربعات الصغرى من أجل التنبؤ بالنموذج الإقتصادي القياسي وبالتالي تفسير العلاقة بين متغيرات الدراسة.

قدمت الدراسة بعض التوصيات على ضوء النتائج المحصلة، تمثلت في ضرورة الرفع من الناتج المحلي الإجمالي الذي يمثل أكبر مؤثر في الإستثمار الأجنبي المباشر الجزائري، عن طريق التخفيض من الإستهلاك و الإنفاق الحكومي، وضرورة التوجه الأنجع للتصدير بالأضافة إلى تعزيز التجارة الخارجية و الإستثمار الأجنبي. الكلمات المفتاحية: مناخ الاستثمار الأجنبي، محددات الاستثمار الأجنبي، الجزائر.

Abstract:

This study aims at measuring and analyzing the relationship between foreign direct investment in Algeria and its set of seven factors: exchange rate, GDP, economic openness index, exports and imports, inflation rates, unemployment and interest rates. from 1990 to 2014.

The study included multiple regression analysis using the SPSS statistical program and the EVIEWS program, and the use of the lower squares method to predict the econometric model and thus to explain the relationship between the variables of the study.

Finally this study presented some recommendations, namely the need to raise the gross domestic product (GDP), which is the most influential factor in Algerian foreign direct investment, by reducing consumption and government spending, and the need for more effective export guidance in addition to foreign trade and foreign investment.

Key words: foreign investment climate, determinants of foreign investment, Algeria
Mots clés: PME, chômage, emploi

تمهيد:

أشار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD في تقرير الاستثمار العالمي لعام 2011 الى أن قيمة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة عالمياً بلغت عام (2010) 1.24 تريليون دولار، إلا أن هذه التدفقات لم تحقق المستويات التي وصلت إليها في فترة ما قبل الأزمة المالية، مشيراً إلى إمكانيات رفع مستويات هذه التدفقات في العام 2011 وما يليه، فقد تصل الى 1.7 تريليون عام 2012، ولترتفع لتصل الى 1.9 تريليون عام 2013 وبذلك ستقارب ما كانت عليه 2007 أي قبل الأزمة المالية التي اجتاحت العالم عام 2008، وذلك بافتراض عدم حدوث أية نكسات اقتصادية عالمية غير متوقعة.

في المقابل ما شهدته الجزائر كبلد نامي من اضطرابات و تقلبات اقتصادية نتيجة ظروف داخلية وخارجية أبرزها المديونية، دفع بالحكومة الجزائرية إلى اعتماد فكرة الاستثمار الأجنبي كأحد البدائل للنهوض بالاقتصاد. فكانت أول مرحلة انتقالية من نظام اشتراكي إلى اقتصاد السوق.

ومما شيا مع هذه التحولات تبنت الجزائر سياسة الإنفتاح على الخارج بتعديل قوانين سابقة تخص الاستثمار أهمها المرسوم التشريعي 93-12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمار ووضع جملة من الإجراءات التحفيزية و منح التسهيلات اللازمة لذلك. وكان لتنفيذ الجزائر هذه الإصلاحات الاقتصادية أثر كبير في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، حتى وإن كانت هذه الإصلاحات لا تكفي لوحدها لخلق مناخ يساعد على إيجاد فرص حقيقية للاستثمار، بل يتطلب الأمر أيضاً وجود نظام استثمار فعال. وكان ذلك من خلال التطورات الحاصلة في التشريعات الاستثمارية بغية تحسين مناخ الاستثمار عن طريق حزمة من الحوافز والضمانات لتشجيع المستثمرين. وساهم في ذلك قدر من الاستقرار السياسي والأمني بعد عشرية من الاضطراب بدأت مع بداية التسعينيات من القرن العشرين؛ وهذا ما أدى إلى تقليص درجة المخاطرة في الاقتصاد الجزائري.

وإدراكاً من الجزائر لأهمية العلاقات الخارجية في ترقية الاستثمار الأجنبي، وتحاول الانسجام مع الوضع السائد من خلال إبرام اتفاقيات دولية لتشجيع الاستثمار والدخول في شراكة مع الإتحاد الأوروبي أكبرها رونو، تفعيل الإتحاد المغاربي والسعي للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة قصد تعزيز الاستثمارات الأجنبية في الجزائر. تتسم البيئة الدولية الراهنة باحتدام التنافس على استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية بين الدول المتقدمة و الدول النامية على حد سواء، وتهيئة المناخ المناسب لهاته الاستثمارات، وهذا للمساهمة في رفع المستويات الاقتصادية من جهة، والاجتماعية من جهة اخرى.

أهمية الدراسة : تتمثل أهمية هذه الدراسة في كون الاستثمار الأجنبي والانفتاح الاقتصادي و توفير المناخ

الملائم للمستثمر الأجنبي والمحلي أصبح ضرورة حتمية في ظل الظروف الاقتصادية غير المستقرة.

الاشكالية الأساسية: يتبادر الى أذهننا التساؤل التالي:

• هل توفر الجزائر مناخا ملائما جالبا للاستثمارات الأجنبية المباشرة؟

أولا : منهجية الدراسة:

سنتناول في هذه الدراسة الاحصائية محددات الاستثمار مع التركيز على مدى كفاءتها في جذب الاستثمار الأجنبي ومدى تحسن المناخ الاستثماري وبالتالي التأثير على الميزان التجاري؛ وذلك باستخدام الأدوات الإحصائية ومعالجتها باستعمال البرنامج الإحصائي EVIEWS ; SPSS... ومن ثم إنشاء نموذج رياضي يعبر عن هذه الظاهرة. واختبار صحة الفرضيات نقوم باستعمال مجموعة من المؤشرات الإحصائية (variance R square explanatory R... وهذا لمعرفة طبيعة العلاقة بين المتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة نقوم بتقدير النموذج باستعمال طريقة المربعات الصغرى ومن ثم دراسة معنوية المتغيرات (t-statistic).

فرضيات الدراسة: تتمثل فرضيات الدراسة في :

الفرضيات الاحصائية: للإجابة على اسئلة الدراسة، قمنا بوضع مجموعة من الفرضيات و هي كالتالي:

الفرضيات العدمية:

• عدم توفر مناخ مناسب للاستثمار الأجنبي المباشر.

الفرضيات البديلة: حددنا المناخ الاستثماري في مجموعة من المحددات:

• هناك علاقة ايجابية بين الناتج المحلي و الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

• هناك علاقة ايجابية بين الاستثمار الأجنبي المباشر وسعر الصرف في الجزائر.

• هناك علاقة ايجابية بين الاستثمار الأجنبي المباشر و مؤشر الانفتاح الاقتصادي.

• هناك علاقة ايجابية بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الصادرات.

• هناك علاقة ايجابية بين الاستثمار الأجنبي والواردات.

• هناك علاقة سلبية بين الاستثمار الأجنبي والبطالة.

• هناك علاقة سلبية بين الاستثمار الأجنبي والتضخم.

• هناك علاقة سلبية بين الاستثمار الأجنبي ومعدلات الفائدة.

هيكلية الدراسة:

قمنا بتقسيم الدراسة الى ثلاثة محاور رئيسية: المحور الاول يخص مدخل عن الدراسة المحور الثاني يمثل التعريف بمتغيرات الدراسة، اما المحور الثالث و الأخير فيمثل الجانب التطبيقي والاحصائي للدراسة، واخيرا نخلص الى مجموعة من النتائج والتوصيات.

نموذج الدراسة:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على نموذج رياضي من الشكل الخطي والذي تم وضعه من قبل عدة باحثين وتم استعماله في عدة دراسات أبرزها بيرسن وشين (1995، 1998) والذي أثبت أداء أفضل من غيرها من التقنيات التقليدية للتكامل المشترك والمتعدد:

$$FDI = b_0 + \sum b_i X_i + \epsilon_t$$

بحيث:

FDI: التدفقات السنوية للاستثمار الأجنبي المباشر.

X_i: المحددات المدروسة في البحث.

b_i: عوامل.

ε_t: الخطأ المعياري (العشوائي)

ثانيا: التعريف بمتغيرات الدراسة وتطورها

تتمثل العوامل المدروسة في البحث :

المتغير التابع: يتمثل في الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، والذي عرف تطورا في الجزائر يمكن ابرازه من

خلال الجدول:

جدول (1): الاستثمار الأجنبي المباشر FDI للفترة 1990-2014 الوحدة: مليون دينار جزائري

FDI	السنة	FDI	السنة
85200	2002	480	1990
46574	2003	1680	1991
64386	2004	690	1992
83585	2005	1	1993
134048	2006	1	1994
116781	2007	1	1995
186872	2008	15120	1996
200531	2009	15080	1997
172575	2010	12420	1998
196156	2011	20148	1999
116922	2012	21000	2000
131898	2013	86424	2001

223256	2014
--------	------

المصدر: من اعداد الباحثة باستعمال بيانات من البنك المركزي الجزائري و sesric.org

المتغيرات المستقلة وتمثل في:

GDP: الناتج المحلي الإجمالي ويقاس بثلاثة طرق باستعمال مقارنة الإنتاج، مقارنة الدخل، مقارنة النفقات
حيث : الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق (GDP)=الناتج + الضرائب ناقصاً الإعانات على المنتجات -
الاستهلاك الوسيط

EX: سعر الصرف.

OI: مؤشر الانفتاح الاقتصادي و يقاس ب: حجم التبادلات التجارية \ GDP

M: الواردات.

X: الواردات.

L: نسبة البطالة

i: معدل الفائدة الحقيقي يساوي سعر الفائدة الاسمي - معدل التضخم

IN: معدل التضخم.

ثالثا: التعريف بمتغيرات الدراسة وتطورها

الدراسة الإحصائية:

سوف نحاول في البداية التعريف بمتغيرات الدراسة ومعرفة اتجاهاتها عبر تطور قيمها خلال الفترة 1990-2014 على النحو التالي:

1- الناتج المحلي الاجمالي **GDP**: بعد الازمة المديونية التي عرفتھا الجزائر عملت على تبني سياسة تجارية أكثر انفتاحا على العالم نظرا للمبادئ التي تفرضها العولمة من جهة و السعي للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة. ولقد مثلت هذه السياسة احسن بديل بحيث أدى هذا الى جذب الاستثمارات الأجنبية من جهة و الرفع من الناتج المحلي الاجمالي ومن جهة أخرى التخلص من المديونية سنة بعد سنة.

جدول (2): الناتج المحلي الاجمالي **GDP** للفترة (1990-2014) الوحدة: مليون

دينار

السنة	1990	1991	1993	1994	1996	1998	1999	2001	
GDP	61890.8	46670.2	50961.8	42426.3	46942	48187.6	48640.6	54744.6	
السنة	2002	2003	2005	2006	2008	2010	2011	2013	2014
GDP	56760.3	67863.8	10319.8	11702.7	171001	16120.7	19916.4	208764	217114

المصدر: من اعداد الباحثة باستعمال بيانات من البنك المركزي الجزائري و sesric.org

2- سعر الصرف EX:

منذ عام 1995 هدفت سياسة سعر الصرف في الجزائر إلى الحفاظ على سعر صرف مستقر مقابل سلة من العملات المرحة وفقاً للمتعاملين التجاريين الرئيسيين والمنافسين. بعد عام 1995، تم تنفيذ نظام تعويم مدار من خلال عقد اجتماعات بين بنك الجزائر والبنوك التجارية. عرف سعر الصرف بين عامي 1995 و 1998، ارتفاعاً أكثر من 20 %، يليها انخفاض بـ 13 % بين عامي 1998 و 2003، وهذا ما بينه الجدول أدناه:

جدول (3): تطور سعر الصرف الجزائري خلال (1990-2014) الوحدة: نسبة مئوية

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	
EX	12	21	23	24	43	52	56	58	60	69	75	78	
السنة	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
EX	80	73	73	73	71	67	71	73	75	76	78	78	88

المصدر: بنك المركزي الجزائري

3- مؤشر الانفتاح والصادرات والواردات:

يبين هذا المؤشر مدى أهمية كل من الصادرات الوطنية والاستيراد إلى الناتج المحلي الإجمالي، وبقدر ما تكون هذه النسبة مرتفعة بقدر ما يكون الاقتصاد أكثر تأثراً وعرضه للتغيرات التي تطرأ على التجارة الخارجية بين دول العالم. ويعد قياس التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي من المؤشرات الهامة التي تبين درجة ارتباط أي اقتصاد مع اقتصاديات العالم الخارجي، وكلما ارتفعت هذه النسبة زادت درجة الارتباط بين معدلات النمو في الناتج المحلي وظروف التجارة الخارجية واتجاهاتها. وقد اعتبر نسبة (40%) للتجارة الخارجية من الناتج المحلي الإجمالي مقياساً

للافتتاح الاقتصادي ، كذلك نسبة 20 % للواردات من الناتج المحلي الإجمالي، أما إذا تراوحت النسبة بين 12 الى 20 % فان اقتصاد الدولة يعد مغلقا.

OI: مؤشر الانفتاح الاقتصادي و يقاس ب: حجم التبادلات التجارية \ GDP

نسبة مئوية الوحدة : (20). 14 جدول (4): مؤشر الانفتاح الجزائري خلال (1990-

السنة	1990	1991	1992	1993	1995	1997	1999	2001	
M+X	29998	24084	23392	22335	24110	24813	24772	32139	
OI	0.4846	0.5160	0.4753	0.4383	0.5731	0.5150	0.5092	0.5824	
السنة	2002	2003	2004	2005	2007	2009	2011	2013	2014
M+X	34500	42174	56064	73558	95045	82870	120740	136606	133301
OI	0.6078	0.6215	0.6570	0.7188	0.7175	0.60	0.82	0.6544	0.6324

المصدر: مركز الاحصاء التابع للجمارك

4- نسبة البطالة: معدل البطالة خلال سنة أو خلال فترة ما بنسبة عدد العاطلين عن العمل إلى عدد أفراد القوى العاملة ،وهو الأساس الذي تحسب به معدلات البطالة حسب المنظمات الإحصائية الدولية والوطنية مثل البنك الدولي ومنظمة العمل الدولية والديوان الوطني للإحصائيات... الخ. ويعبر عنه بالعلاقة التالية:

جدول (5): معدل البطالة الجزائري خلال (1990-2014). الوحدة : نسبة مئوية

السنة	1990	1991	1993	1995	1997	1999	2001	
L	19.76	20.26	23.15	28.11	27.96	29.29	27.31	
السنة	2002	2003	2005	2007	2009	2011	2013	2014
L	25.66	23.72	15.27	13.79	10.17	9.97	9.83	10.60

المصدر: -/IMFWEO2015Apr/imf-world-economic-

http://www.ons.dz/-EMPLOI-ET-CHOMAGE

نلاحظ من خلال الجدول أن معدلات البطالة شهدت معدلات كبيرة خلال السنوات (1990-2003) ،وهي الفترة التي تميزت بإتباع الجزائر برامج الإصلاح الاقتصادي المدعومة من طرف صندوق النقد الدولي ،والتي اهتمت فقط بإعادة الهيكلة التنظيمية للمؤسسات العمومية مصحوبة بتطهير مالي لهذه الأخيرة ،غير أنها لم تهتم

بجانب التشغيل، وعليه تراجعت الحالة العامة للتشغيل نتيجة غياب الاستثمارات الجديدة من قبل المؤسسات العمومية والخاصة على حد سواء، وبذلك وصلت معدلات البطالة الى مستويات مرتفعة حيث بلغت نسبة 29.50 % سنة 2000، أما خلال بعد سنة 2003 ومع ارتفاع أسعار البترول أعطى دفعا قويا للسياسة المالية والانفتاح الاقتصادي، مما ساهم في تحسن بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي ومنها ارتفاع حجم الاستثمارات المباشرة وبالتالي توفير مناصب شغل.

5- معدل الفائدة:

في منتصف سنة 1989 عرفت السوق الجزائرية إعادة تنظيم جذري، حيث شهدت اهتماما أكثر في تنظيمها، خاصة مع إصدار قانون النقد والقرض، والنظام رقم 91 / 08 المؤرخ في 14 أوت 1991 المتضمن تنظيم السوق النقدية، حيث تم إدخال أدوات جديدة وعمليات السوق المفتوحة، ولقد تطورت السوق النقدية بطريقة منظمة منذ سنة 1994، إذ وصل عدد المتدخلين سنة 2002، 24 بنكا و مؤسسة مالية بالإضافة إلى 14 مؤسسة مالية غير مصرفية، هذه الأخيرة تحسنت سيولتها بصفة أكثر في السنوات الأخيرة.

جدول (6): معدل الفائدة الجزائري خلال (1990-2014). الوحدة : نسبة

مئوية

السنة	1990	1991	1993	1995	1997	1999	2001	
i	-10	-13.2	-13.2	-7.9	8.14	0.10	11.74	
السنة	2002	2003	2005	2007	2009	2011	2013	2014
i	7.17	-0.19	-7.00	1.51	21.57	8.31	5.44	8.37

Source: Banque D'Algérie (2005), Quelque indicateurs socio-économique (1994-2004)

سجلت معدلات الفائدة أصغر نسبة لها بعد تطبيق برامج الإصلاحات الاقتصادية نهاية التسعينات، إلا أنها سجلت ارتفاعا طفيفا بعد ذلك و نلاحظ عدم استقرار معدلات الفائدة الحقيقية نتيجة ارتباطها بالظروف الاقتصادية غير المستقرة خاصة في التسعينات.

6- معدل التضخم:

جدول (7): معدل التضخم الجزائري خلال (1990-2014). الوحدة: نسبة مئوية

1	1	1	19	19	19	1	1	1	1	2
---	---	---	----	----	----	---	---	---	---	---

	001	000	999	998	997	96	95	94	993	992	991	990	سنة
	4.	0.	2.	4.	5.	18	29	29	20	31	25	17	I
	23	34	64	95	73	.69	.78	.05	.5	.7	.9	.9	N
2014	2	2	2	2	2	20	20	20	2	2	2	2	ال
	013	012	011	010	009	08	07	06	005	004	003	002	سنة
	3.	8.	45	3.	5.	4.	3.	2.	4.	4.	2.	1.	I
2.9	3	9	.	9	7	4	5	5	7	6	59	42	N

Bouzidi , les années 90 de l'économie Algérienne, ENAG-Alger. 99,

المصدر: p24

الديوان الوطني للإحصائيات

من خلال الجدول أعلاه يلاحظ ارتفاع كبير في معدل التضخم الذي بلغ 17.9% سنة 1990، لترتفع إلى 25.9% سنة 1991، ثم إلى 31.7% سنة 1992 (أقصى معدل تضخم خلال هذه الفترة)، أما في سنة 1993 عرف معدل التضخم انخفاضا قدر ب 20.5% لكنه كان مؤقتا ليعود إلى الارتفاع سنتي 1994 و 1995 إلى 29% و 29.78% على التوالي.

ويرجع هذا الارتفاع إلى استمرار التوترات التضخمية تماشيا والانتقال نحو اقتصاد السوق وعرفت هذه الفترة انخفاضا في قيمة العملة الوطنية التي ألحقت أضرارا بمستويات القدرة الشرائية للمستهلك حيث مس الارتفاع أسعار المواد الغذائية المدعمة من طرف الدولة مما زاد في زيادة وتيرة التضخم من سنة لأخرى وكذلك ضعف النشاط الاقتصادي الذي تسبب في انخفاض العرض الكلي عن الطلب الكلي وانخفاض معدل التضخم إلى 18.69% سنة 1996 ثم إلى 5.73% سنة 1997، ليعود الانتعاش بعد 2000 وتبني سياسة الانفتاح الاقتصادي، وإبرام اتفاقيات التثبيت والتعديل الهيكلي في مجال الاستثمار بشكل عام بالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية. لكن سرعان ما ارتفع بين سنتي 2008 و 2009 حيث وصل إلى 4.4% و 5.7% على التوالي، وكان ذلك نتيجة حتمية لارتفاع في نسبة زيادة النفقات العامة التي بلغت أوجها سنة 37.7% سنة 2007، و 20% سنة 2009 وكان ذلك بسبب رفع معدل الحد الأدنى للأجر الوطني المضمون ومختلف المنح. ظهرت نتائجه في مطلع سنة 2012 أيضا حيث عرف معدل التضخم ارتفاع محسوس قدر ب 8.9%، مقابل سنة 2011، ليعود إلى مستوياته العادية بعدها.

رابعا: الدراسة الإحصائية ونتائجها

بعد جمع البيانات الإحصائية الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ومجموع العوامل أو المتغيرات المستقلة من الناتج الداخلي الخام، مؤشر الانفتاح الاقتصادي، سعر الصرف، الصادرات و الواردات، ومعدلات التضخم و الفائدة و البطالة قمنا بحساب اللوغاريتم العشري من أجل تثبيت المتغيرات التي ليست نسبيا ratios مثل GDP، FDI، X، M، FDI حتى تكون كل البيانات عبارة عن نسب؛ وبالتالي يسهل تحليلها كما هو مبين في الملحق 1 اخر الفصل. ثم قمنا بحساب explanatory R لمعرفة مدى تفسير المتغيرات المستقلة للمتغير التابع.

وكانت نسبة التفسير حسب الملحق رقم 3 تفوق 81% وذات دلالة إحصائية 0.01t test؛ وبالتالي نفى الفرضية العدمية بأنه لا توجد علاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و المتغيرات المستقلة :

$$B1\#B2\# B3\#B3\#B4\#B5\#B6\#B7\#B8\#0$$

1. اختيار النموذج:

1.1. النموذج الكلي (يحتوي على جميع المتغيرات المستقلة)

لدراسة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وياقي المتغيرات نستعين بالمعادلة التالية:

$$FDi = b_0 + b_1 EX + b_2 GDP + b_3 I + b_4 IN + b_5 L + b_6 M + b_7 OI + b_8 X + \epsilon t$$

من اجل تقدير معاملات النموذج 1 تم استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية والتي أعطت النتائج التالية:

$$\text{Log}(FDi) = b_0 + b_1 EX + b_2 \log(GDP) + b_3 I + b_4 IN + b_5 L + b_6 \log(M) +$$

$$b_7 OI + b_8 \log(X) + \epsilon t$$

حيث : log يمثل اللوغاريتم العشري

تم ادخال اللوغاريتم العشري لعدم وجود تجانس في وحدات القياس بين متغيرات الدراسة من جهة وليسهل تفسير المعلمات من جهة اخرى (حيث تفسر المعلمات على انها التغير النسبي في المتغير التابع الناتج عن التغير النسبي في المتغير المستقل)

باستخدام طريقة Newey-west، وذلك لوجود مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء العشوائية، نتائج التقدير موضحة في الجدول التالي:

جدول (8): مصفوفة تباين المعلمات باستخدام طريقة Newey-west

Dependent Variable: @LOG10(FDI)				
Method: Least Squares				
Date: 12/06/15 Time: 20:29				
Sample: 1990 2014				
Included observations: 25				
HAC standard errors & covariance (Prewhitening with lags = 2 from AIC maxlags = 2, Bartlett kernel, Newey-West fixed bandwidth = 3.0000)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
@LOG10(GDP)	0.687332	0.276776	2.483351	0.0245
@LOG10(M)	-10.59841	2.344246	-4.521031	0.0003
@LOG10(X)	7.870235	2.174002	3.620160	0.0023
I	0.066578	0.012349	5.391297	0.0001
L	-0.183438	0.034925	-5.252264	0.0001
IN	0.013788	0.006419	2.148096	0.0474
OI	-2.68085	2.067114	-1.297502	0.2129
EX	0.066224	0.014832	4.464892	0.0004
C	17.52048	4.648602	3.768979	0.0017
R-squared	0.814001	Mean dependent var	4.034907	
Adjusted R-squared	0.721002	S.D. dependent var	1.690907	
S.E. of regression	0.893142	Akaike info criterion	2.885570	
Sum squared resid	12.76323	Schwarz criterion	3.324365	
Log likelihood	-27.06962	Hannan-Quinn criter.	3.007273	
F-statistic	8.752766	Durbin-Watson stat	1.402791	
Prob(F-statistic)	0.000138			

المصدر : من اعداد الباحثة باستعمال برنامج SPSS –Eviews

من خلال الشكل أعلاه، ويتعويض المعلمات المقطرة تصبح المعادلة 1 كالتالي:

$$\begin{aligned} \text{LOG10(FDI)} = & 0.68 \cdot \text{LOG10(GDP)} - 10.59 \cdot \text{LOG10(M)} + \\ & 7.87 \cdot \text{LOG10(X)} + \\ & (2.48) \quad (-4.52) \quad (3.62) \\ & 0.066176 \cdot \text{I} - 0.18 \cdot \text{L} + 0.013 \cdot \text{IN} + 2.682 \cdot \text{OI} + 0.0662 \cdot \text{EX} + 17.52 \\ & (5.39) \quad (-5.25) \quad (2.14) \quad (-1.29) \quad (4.46) \quad (3.76) \\ & \mathbf{R=0.81} \quad \mathbf{R^2=0.72} \end{aligned}$$

نتائج الدراسة الإحصائية:

1- المعايير الإحصائية:

أ- اختبار فيشر: من خلال قيمة مستوى المعنوية لاختبار فيشر (F-statistic) (prob) الأقل من 0,05، يتبين لنا المعنوية الكلية للنموذج أي يمكن الاعتماد على النموذج في تفسير التغير الحاصل في المتغير التابع

ب- اختبار ستودنت: من خلال نتائج اختبار ستودنت يتبين لنا معنوية جميع المتغيرات .

ت- معامل التحديد: بلغت قيمة معامل التحديد 0,81 وهي قيمة جيدة مما يعني أن النموذج يتمتع بقوة تفسيرية عالية أي أن 81% من التغير الحاصل في المتغير التابع تفسره المتغيرات المستقلة الموجودة في النموذج والباقي يمكن عزوه لأخطاء القياس والمتغيرات التي لا يمكن قياسها

2- المعايير القياسية:

أ- اختبار مشكلة الارتباط الذاتي: من اجل اختبار وجود الارتباط الذاتي بين الأخطاء العشوائية يتم استخدام اختبار دورين واتسن حيث نلاحظ من خلال نتائج التقدير وبالرجوع إلى القيم الجدولية أن قيمة دورين واتسن المحسوبة ($dw=1.40$) تقع في منطقة الشك بين $d1=0,62$ و $d2=2.41$ ، أي لا يمكن الجزم بأي قرار لذلك تم استخدام شكل أعمدة الارتباط الذاتي واختبار LM كما هو موضح أسفله :

Date: 12/06/15 Time: 20:46					
Sample: 1990 2014					
Included observations: 25					
Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob
1	0.280	0.280	2.2040	0.138	
2	-0.100	-0.194	2.4987	0.287	
3	-0.270	-0.205	4.7293	0.193	
4	-0.317	-0.227	7.9595	0.093	
5	-0.315	-0.283	11.314	0.045	
6	-0.006	0.007	11.316	0.079	
7	-0.007	-0.264	11.318	0.125	
8	0.064	-0.118	11.480	0.176	
9	-0.041	-0.332	11.553	0.240	
10	-0.073	-0.347	11.792	0.299	
11	0.239	0.131	14.544	0.204	
12	0.290	-0.076	18.910	0.091	

المصدر : من اعداد الباحثة باستعمال برنامج SPSS –Eviews

حيث نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن جميع أعمدة الارتباط الذاتي معدومة (داخل المجال).

اختبار الارتباط الذاتي LM

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
F-statistic	1.068083	Prob. F(2,14)	0.3701
Obs*R-squared	3.309592	Prob. Chi-Square(2)	0.1911

حيث نلاحظ من خلال نتائج الاختبار غياب مشكلة الارتباط الذاتي وذلك لان مستوى المعنوية اكبر من 0,05 أي قبول فرضية ثبات تبيان الأخطاء العشوائية
ب- مشكلة ثبات التباين: تم استخدام اختبار ARCH والنتائج موضحة في الجدول التالي:

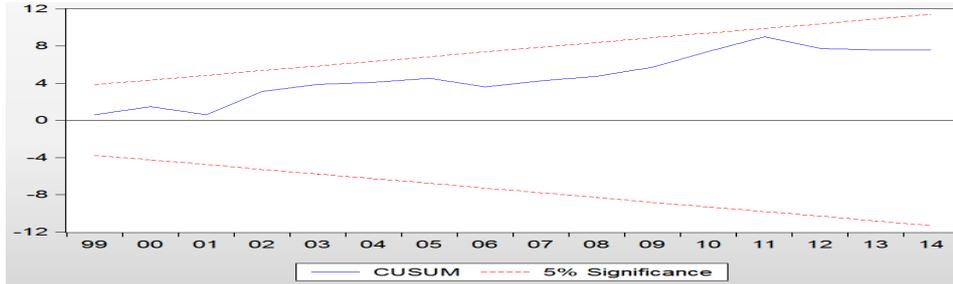
Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	1.697424	Prob. F(1,22)	0.2061
Obs*R-squared	1.719097	Prob. Chi-Square(1)	0.1898

المصدر : من اعداد الباحثة باستعمال برنامج SPSS –Eviews

حيث نلاحظ من خلال نتائج الاختبار غياب مشكلة عدم ثبات التباين وذلك لان مستوى المعنوية اكبر من 0,05 أي قبول فرضية ثبات تبيان الأخطاء العشوائية
اختبار استقرارية المعلمات

لمعرفة إذا ما كان هناك تحول هيكلية أو عدم استقرارية المعلمات تم استخدام اختبار CUSUM والشكل التالي يوضح نتائج الاختبار

الشكل 1 : استقرارية المعلمات باستخدام اختبار CUSUM



المصدر : من اعداد الباحثة باستعمال برنامج SPSS –Eviews

1.3 دراسة استقرارية السلاسل الزمنية

لدراسة استقرارية السلاسل الزمنية سنطبق اختبار ديكي فولر البسيط والمطور على السلاسل قبل اخذ الفروق وبعد اخذ الفروق ، نتائج هذا الاختبار ملخصة في الجدول التالي:

جدول (09): استقرارية السلاسل الزمنية

درجة التكامل	بعد أخذ الفروق الأولى	قبل أخذ الفروق				المتغيرات
		جذر الوحدة	النموذج المناسب	الثابت	الاتجاه العام	
I(1)	مستقرة بعد اخذ الفروق الأولى	0.06 7	الثابت	0.0 039	0.8 0	Log(Fd _i)
I(0)	مستقرة بدون أخذ الفروق	0.04	بدون اتجاه عام وثابت	0.0 06	0.5 2	Log(GDP)
I(1)	مستقرة بعد اخذ الفروق الاولى	0.10	اتجاه عام وثابت	--- --	0.0 07	Log(M _t)
I(1)	مستقرة بعد اخذ الفروق الاولى	0.23	الثابت	0.0 2	0.0 9	Log(X)
I(1)	مستقرة بعد اخذ الفروق الاولى	0.08	الثابت	0.0 01	0.5 1	EX
I(0)	مستقرة بدون أخذ الفروق	0.00 08		0.7 4	0.1 2	I
I(0)	مستقرة بدون أخذ الفروق	0.08	بدون اتجاه عام وثابت	0.1	0.2 1	IN
I(1)	مستقرة بعد اخذ الفروق الاولى	0.21	اتجاه عام وثابت	--- -	0.0 2	L
I(1)	مستقرة بعد اخذ الفروق الاولى	0.01	اتجاه عام وثابت	--- -	0.0 1	OI

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على الملحق رقم 3 و 4

الأرقام التي في الجدول تمثل الاحتمالية (probability)

الجدول أعلاه يلخص نتائج اختبار الاستقرار ديكي فولر، ولاجراء اختبار جذر الوحدة قمنا أولا باختيار النموذج المناسب من بين ثلاث نماذج (نموذج يحتوي على الاتجاه العام والثابت، نموذج يحتوي

على الثابت فقط، نموذج لا يحتوي لا على الاتجاه العام ولا على الثابت) ، وبدلا من عرض القيم الجدولية والمحسوبة قمنا بعرض الاحتمالية مباشرة لأنها تقود إلى نفس النتيجة، فإذا كانت الاحتمالية أكبر من 0,05 تم قبول الفرضية الصفرية وإلا يتم رفضها.

نتائج هذا الاختبار بينت أن السلاسل ليس لها نفس درجة التكامل فبعضها كانت مستقرة بدون اخذ الفروق (Log(GDP)، IN، i) والباقي لم تكن مستقرة في المستوى لكن بعد اخذ الفروق الأولى أصبحت مستقرة (اي متكاملة من الدرجة الأولى)، بما أن السلاسل ليس لها نفس درجة التكامل فلا يمكن تطبيق نموذج التكامل المشترك المقترح من طرف أنجل وجرانجر او المقترح من طرف جوهانسن، لذلك نكتفي بدراسة السببية.

2.3. دراسة السببية بين المتغيرات: لدراسة السببية سنستخدم اختبار جرونجر ، والنتائج موضحة في الشكل

التالي:

Pairwise Granger Causality Tests			
Date: 12/09/15 Time: 09:20			
Sample: 1990 2014			
Lags: 2			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
LGDP does not Granger Cause LFDI	23	0.02755	0.9729
LFDI does not Granger Cause LGDP		0.01483	0.9853
LM does not Granger Cause LFDI	23	3.50577	0.0518
LFDI does not Granger Cause LM		3.23300	0.0632
LX does not Granger Cause LFDI	23	4.87719	0.0203
LFDI does not Granger Cause LX		0.60396	0.5574
OI does not Granger Cause LFDI	23	1.72912	0.2056
LFDI does not Granger Cause OI		0.58286	0.5685
L does not Granger Cause LFDI	23	0.07677	0.9264
LFDI does not Granger Cause L		2.28664	0.1303
IN does not Granger Cause LFDI	23	0.92707	0.4138
LFDI does not Granger Cause IN		1.71101	0.2088
I does not Granger Cause LFDI	23	0.92960	0.4129
LFDI does not Granger Cause I		1.87049	0.1828
EX does not Granger Cause LFDI	23	9.22952	0.0017
LFDI does not Granger Cause EX		2.65144	0.0979

من خلال قيم الاحتمالية يتبين لنا وجود علاقة سببية من LM و LX و EX على LFDI و بالتالي تأثير FDI على الميزان التجاري من خلال التأثير الذي تلعبه كل من الصادرات و الواردات و أسعار الصرف الميمنة أعلاه.

اختبار الفرضيات: من الجداول اعلاه نستنتج:

قمنا باختبار الفرضيات فكانت النتائج حسب كالتالي:

• نثبت الفرضية الأولى ﴿﴾ هناك علاقة ايجابية بين الناتج المحلي و الاستثمار الأجنبي المباشر ﴿﴾ حيث توجد علاقة ايجابية قوية نسبيا بين الناتج المحلي و الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر أكثر من 0.397 ذات دلالة إحصائية أكبر من 0.01. (انظر الملاحق اسفله) و هذا لأنه أحد المؤشرات الهامة التي يبني عليها المستثمر الأجنبي قراره في الاستثمار في البلد المضيف.

• نثبت الفرضية الثانية ﴿﴾ هناك علاقة ايجابية بين الاستثمار الأجنبي المباشر وسعر الصرف ﴿﴾ حيث هناك علاقة ايجابية قوية بين الاستثمار الأجنبي المباشر وسعر الصرف بلغت أكثر من 0.466 بدلالة إحصائية أكبر من 0.01. (انظر الملاحق اسفله)، وهذا لأن العملات الأجنبية التي تدخل البلد المضيف تكون ذات قيمة أعلى في حال كان سعر الصرف مرتفع و بالتالي يمثل مؤشر جذاب للمستثمرين الأجانب.

• أما الفرضية الثالثة فهي صحيحة هناك ﴿﴾ علاقة ايجابية بين الاستثمار الأجنبي المباشر و مؤشر الانفتاح الاقتصادي ﴿﴾ إذ توجد علاقة طردية متوسطة تربط الاستثمار الأجنبي المباشر بمؤشر الانفتاح الاقتصادي تفوق 0.386 ذات مستوى معنوية 1%. وهذا صحيح لأن هذا المؤشر من أهم المؤشرات حيث أن له علاقة بالتجارة الخارجية كلما كان مرتفع دل على زيادة التبادلات الخارجية.

• نفى الفرضية الرابعة ﴿﴾ هناك علاقة ايجابية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات ﴿﴾ إذ توجد علاقة عكسية ضعيفة نوعا ما تربط الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات حوالي -0.177 ذات مستوى معنوية 1%. وهذا ربما لتأثير المنتجات الأجنبية على تسويق المنتجات المحلية في المقابل.

• نفى الفرضية الخامسة ﴿﴾ هناك علاقة ايجابية بين الاستثمار الأجنبي والواردات ﴿﴾ إذ توجد علاقة عكسية ضعيفة تربط الاستثمار الأجنبي المباشر والواردات بمؤشر حوالي -0.037 ذات مستوى معنوية 1%. وهذا يدعي فكلا توفر المنتج الأجنبي في البلد المضيف تنخفض المستوردات بالنسبة لهذا المنتج.

• الفرضية السادسة صحيحة ﴿﴾ هناك علاقة سلبية بين الاستثمار الأجنبي والبطالة ﴿﴾ إذ توجد علاقة عكسية ضعيفة تربط الاستثمار الأجنبي المباشر والبطالة تفوق -0.078 ذات مستوى معنوية 1%. حيث توفر الاستثمارات الأجنبية بعض الوظائف و هذا ما اثبتته هذه الفرضية.

• الفرضية السابعة صحيحة ﴿﴾ هناك علاقة سلبية بين الاستثمار الأجنبي والتضخم ﴿﴾ إذ توجد علاقة عكسية متوسطة تربط الاستثمار الأجنبي المباشر والتضخم تفوق -0.321 ذات مستوى معنوية 1%. التضخم من أهم المؤشرات التي تبين المناخ الاستثماري للبلد المضيف و بالتالي كلما كان مرتفع دل على الوضعية الاقتصادية الحرجة و العكس صحيح.

• أما أخيرا نفى الفرضية الثامنة ﴿﴾ هناك علاقة سلبية بين الاستثمار الأجنبي والفائدة ﴿﴾ إذ توجد علاقة طردية ضعيفة تربط الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدل الفائدة تفوق 0.075 أي بنسبة ثقة

99% اذ أن الأموال الأجنبية المستهدفة من البلد المضيف تكون جذابة كلما ارتفع معدل الفائدة على الودائع من العملات الأجنبية.

ملاتمة النموذج والدراسات السابقة:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على نموذج رياضي من الشكل الخطي المتعدد والذي تم وضعه من قبل عدة باحثين وتم استعماله في عدة دراسات أبرزها بيرسن وشين (1995، 1998) والذي أثبت أداء أفضل من غيره من التقنيات التقليدية للتكامل المشترك و المتعدد.

واستعمل أيضا في العديد من الدراسات وهذا لتحديد بين العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وعدة متغيرات مثل : عبد الكريم بعداش، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، الاستثمار الأجنبي المباشر و أثره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005 خلصت الدراسة الى مجموعة نتائج أهمها: يعتبر مفهوم الاستثمار من المفاهيم المهمة جدا والأساسية التي يجب تحديدها بدقة عالية نظرا لما قد ينتج من منازعات بين المستثمرين الأجانب والدولة المضيفة له أو عــــند تطبيق الاتفاقيات الدولية الثنائية و المتعددة الأطراف بشأن حماية الاستثمارات الأجنبية. و هذا ما استدركه المشرع الجزائري نسبيا في المرسوم التشريعي رقم 93-12.

و زغيب شهرزاد، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، واقع وآفاق، جامعة عنابة، مجلة العلوم الإنسانية جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الثامن، فيفري 2005 ما استنتجته الدراسة أن التعامل مع الاستثمار الأجنبي يستدعي أخذ الكثير من الحذر والحيطه فيما يتعلق بالآثار السلبية الممثلة خاصة في التبعية الاقتصادية، حيث وضعنا مجموعة من المخاطر للاستثمار الأجنبي المباشر سابقا.

. وكريمة قويدري، الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي في الجزائر، رسالة دكتوراه، جامعة تلمسان، 2010-2011، أشرنا الى بعضها بأكثر تفصيل في الدراسات السابقة. خلصت الدراسة الى مجموعة التوصيات: ضرورة توفير البنية التحتية اللازمة للاستثمار وتطوير الأسواق المالية والعمل المصرفي، ضرورة توفير محيط أعمال شفاف وخال من البيروقراطية والرشوة، توفير الاستقرار السياسي والأمني، الزيادة في نفقات البحث و التطوير وإعطائها الأهمية اللازمة لتنمية القدرات الإبداعية في هذا المجال.

تطابقت نتائج الدراسة مع معظم الدراسات السابقة من ناحية النتائج النظرية و التطبيقية وهذا ما يظهر من خلال الدراسة من الناحية النظرية والناحية التطبيقية.

خاتمة:

من خلال هذا الفصل تبين لن تأثير كل العوامل المستقلة على الاستثمار الأجنبي المباشر بصفة متباينة حيث كان تأثير الواردات ظاهر بصفة واضحة وكبيرة، ثم يأتي تأثير مؤشر الانفتاح

الاقتصادي الذي يلعب دورا كبيرا في التأثير على جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة و الميزان التجاري ، ثم تأتي تباعا الصادرات و النمو الاقتصادي فيظهر تأثيرهما جليا في النموذج أيضا .

إن الجزائر مازالت تواصل جهودها من جلب الاستثمارات الأجنبية و ذلك بالخضوع إلى متطلبات الاندماج في السوق العالمية و خاصة الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية التي تهدف إلى إلغاء الحواجز الجمركية ، على حركة السلع و الخدمات و رؤوس الأموال ، كما سعت الجزائر ككل الدول الأخرى للحد أو التقليل من الظاهرة البطالة بمحاولة استيعاب أكبر قدر ممكن من اليد العاملة النشيطة القادرة على العمل والراغب فيه ، وذلك من خلال إصدار مجموعة من القوانين المشجعة على الاستثمار الاجنبي بتقديم حزمة من الامتيازات والإعفاءات والضمانات للمستثمر الوطني والأجنبي على حد سواء ، قصد تشجيع وتطوير الاستثمار وبالتالي خلق مناصب الشغل ، لكن رغم كل الجهود المبذولة من طرف الدولة إلا أنها تبقى جد محتشمة في ظل التسارع الاقتصادي الحاصل .

حيث أكد رجال الأعمال الأجانب أن قانون الاستثمار الجزائري محفز جدا للعديد من الشركات الأجنبية على فتح مشاريع شراكة في عدة مجالات إلا أنه بحاجة إلى إضفاء تسهيلات إضافية تتيح تدفق رؤوس الأموال في ظل مناخ التطوير القوي الذي يعرفه العالم .

النتائج والتوصيات: ويمكن حصر أهم النتائج المتوصل إليها في النقاط التالية:

- أهم العوامل التي أثرت سلبا على خلق مناخ مناسب للاستثمار الأجنبي في الجزائر هي هيمنة القطاع العام .
- يعتبر معدل الفائدة الحقيقي من أهم العوامل المؤثرة في معدلات الاستثمار الأجنبي في الجزائر خلال فترة الدراسة .
- يعتبر مؤشر التضخم من أهم العوامل المؤثرة في متغير الاستثمارات الأجنبية المباشرة .
- تأثير النمو الاقتصادي على السوق الخارجية في الجزائر طرديا .
- يلعب سعر الصرف دورا رياديا في جلب الاستثمارات الأجنبية ، رغم أنه غير مقنن حيث تؤثر السوق الموازية بشكل سلبي على مناخ لاستثمارات الأجنبية .
- تأثير الصادرات و الواردات على الاستثمارات الأجنبية و بالتالي على الميزان التجاري بشكل واضح .
- يلعب مؤشر الانفتاح الاقتصادي دورا كبيرا في تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر رغم أن القوانين مند سنة 1990 تتطور إلا أنها تتطور بشكل بطيء حتى يومنا هذا .
- المنظومة البنكية لا تتلائم والانفتاح الاقتصادي الحاصل في العالم ، وبالتالي تأثير الاقتصاد الالكتروني بسبب تأخره في الجزائر .

-نقص الاستثمار في قطاع تساهم في الدخل الوطني كالسياحة والزراعة وهذا لعدم تسهيل عمليات تمويل المشاريع الاستثمارية في هته القطاعات،بالإضافة إلى عدم تسهيل منح القروض و الحسومات وتمديد مدة القروض.و بالتالي هناك نقص في الهياكل المادية و البشرية بالنسبة لعدة قطاعات.
-توفير المناخ الاستثماري الملائم بدلا من التمادي في منح الإعفاءات والتسهيلات المختلفة.

المراجع والهوامش:

- أحمد منير نجار أستاذ الاقتصاد كلية العلوم الإدارية . جامعة الكويت . دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق النمو الاقتصادي ،ملتقى خنشلة ، الجزائر ، 2014.
- الدكتور ناصر دادي عدون ،والأستاذ متناوي محمد ،الجزائر المنظمة العالمية للتجارة ،دار الحماية العامة ،الجزائر، سنة 2003.
- تقارير صندوق النقد الدولي 2014 / 2015 / 2016
- تقرير الاستثمار العالمي 2014 الاونكتاد ،تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار 2014.
- جويل بير غسمان ،الإستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية ،الإنجازات و المشكلات في مجلة التمويل والتنمية،العدد 1،المجلد 33،مارس 1996.
- Amine .V.Sarkan, poverty alleviation towards sustainable development , revue economie et management, université de Tlemcen, N° 02, mars 2003.
- Maitena and Banco, 2003, Definitions of Foreign Direct Investment (FDI), the International Economics and International Relations Department, PP3, Spain.
- Volker Nocke .Stephen Yeaple, An Assignment Theory of Foreign Direct Investment, University of Pennsylvania and CEPR ,University of Pennsylvania and NBER ,April 12, 2006.

مراجع من الانترنت:

- www.joradp.dz/TRV/AInv.pdf
- www.imfweo2015apr/imf-world-economic-
- www.ons.dz/-EMPLOI-ET-CHOMAGE